United Nations E/CN.6/2023/NGO/73

Economic and Social Council

Distr.: General
6 December 2022

Original: Arabic

Commission on the Status of Women
Sixty-seventh session
6–17 March 2023
Follow-up to the Fourth World Conference on Women and to the twenty-third special session of the General Assembly entitled "Women 2000: gender equality, development and peace for the twenty-first century"

Statement submitted by Center for Egyptian Women's Legal Assistance, a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council*

The Secretary-General has received the following statement, which is being circulated in accordance with paragraphs 36 and 37 of Economic and Social Council resolution 1996/31.

* The present statement is issued without formal editing.

22-27434 (E) 061222

Statement

في إطار مناقشة لجنة وضع المرأة 67 للموضوع الرئيسي حول الابتكار والتغييرات التكنولوجية والتعليم في عصر الرقمنة لتحقيق العدالة الجندرية وتمكين كل النساء والفتيات وكذلك الموضوع الفرعي حول التحديات والفرص المتاحة في تحقيق المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات في الأماكن الريفية، فإن مؤسسة قضايا المرأة المصرية تشدد على أهمية إدماج تعليم الصحة الإنجابية والجنسية في المدارس بما يتلاءم مع الفئة العمرية المستهدفة وكذلك مراجعة الدول النامية وخاصة مصر لمناهجها التعليمية فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا والانترنت وعلاقتهم بالصحة الإنجابية والجنسية وضرورة إنشاء بنية تحتية قوية قادرة على مواكبة التغيير التكنولوجي السريع .

أن عدم إدراج التربية والصحة الجنسية والانجابية في المناهج الدراسية أو ادراجها بشكل خاطئ ومنغلق من خلال ذكر العديد من الحجج ومنها العادات والتقاليد أو بعض الآراء الدينية المتشددة أو الحفاظ على القيم المجتمعية وتشويه الفكرة وكأنها تدعو إلى الانحلال، مع الجهل ونقص المعلومات الشديد بها والحصول على معلومات خاطئة من خلال الأقران أو عن طريق الممارسات الجنسية الخاطئة أو المواقع الإباحية وعدم الإجابة على الأسئلة التي يسألها الأطفال والمراهقون للأهل ونهرهم عند طرح الأسئلة في بعض الأحيان يفاقم من المشكلة بطريقة كبيرة في حين أن حل الجزء الأكبر من هذه الإشكاليات يكون من خلال إدراج التربية والصحة الجنسية والانجابية في المناهج الدراسية خاصة وأن عدد الطلاب في التعليم الأساسي من رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية بالإضافة إلى عدد الطلاب في الجامعات في مصر يصل إلى 22.5 مليون طالب وطالبة طبقاً للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الذي أعدته الإدارة المركزية لنظم وتكنولوجيا المعلومات بوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2016/2015 أي ربع سكان مصر تقريباً يمكن توعيتهم بشكل مباشر بالتربية والصحة الجنسية والانجابية والتي تهدف إلي مساعدة وتوعية الأبناء لحماية أنفسهم ضد أي شكل من أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي والممارسات الجنسية الغير مرغوب فيها والتقليل من مخاطر العواقب السلبية للسلوك الجنسي والممارسات الضارة لما يتركوه من آثار سلبية تستمر معهم طوال عمرهم والرد علي تساؤلاتهم في جو يتخلله الود والاحترام .فالتربية الجنسية حق للأبناء حيث تمدهم بالمعلومات والمهارات التي تساعدهم على أن يكونوا فاعلين في حياتهم وقادرين على حماية أنفسهم والعيش بشكل صحي وايجابي.

فمن خبرتنا كمؤسسة عاملة في هذا المجال نؤكد على أهمية تعليم الصحة الجنسانية للأطفال والمراهقين والمراهقات في المدارس بطريقة تتلاءم مع الفئات العمرية المختلفة حيث أثبتت التجربة لنا أن التعليم الجنساني الصحي يساعد في حماية الأطفال والمراهقين من أخطار مختلفة كالتحرش والختان والزواج المبكر والاعتداءات الجنسية وكذلك يدعم مبادئ هامة مثل العلاقات الصحية السوية وأهمية التعليم وأساليب الحماية وطرق الإبلاغ، وإذ نؤكد على أن الدولة المصرية قد أصدرت مؤخرا تعليماتها بضرورة ادماج الصحة الجنسية والانجابية للأطفال والمراهقين والمراهقات داخل المناهج التعليمية ، إلا أن ما نخشاه هو طرق تعليم هذه المواضيع، فمن من تجربتنا كمؤسسة فعلى الرغم من أن غالبية المدارس الحكومية قد رحبت بأنشطتنا المختلفة حول ادماج الصحة الجنسية والانجابية إلا أننا واجهنا صعوبات في البداية تتمثل في وجود ثقافة ذكورية محافظة ومنغلقة لدى بعض المدرسين والمدرسات والأخصائيات الاجتماعيات والنفسيات والاخصائيين وهو ما يثير القلق في كيفية تعامل المدرسين والمدرسات في ظل عدم وجود تأهيل مناسب مع آليات تعليم الصحة الانجابية التي سوف يتم اعتمادها حيث نأمل ان يكون هذا القرار مرتبط بحق تعلم الصحة الانجابية كحق من حقوق الانسان في التعلم والالمام بمبادئ واساسيات العلاقة الانجابية والجنسية السليمة.
وأثبتت التجربة أن فتح الحوار حول الصحة الإنجابية والجنسية مع العاملين والعاملات بالمدارس سواء مدرسين ومدرسات أو أخصائيين وأخصائيات كان حجر الأساس في تغيير كثير من المفاهيم المغلوطة حول الصحة الإنجابية والجنسية، كما أن نتيجة لاستخدام المؤسسة أدوات ابتكارية في الشرح تتضمن ألعابا وأفلاما وأنشطة مختلفة كان التجاوب بعد الجلسات مختلف وتم طلب حضور المؤسسة في أكثر من مدرسة لالقاء هذا النوع من التدريب.
وإذ نحث على أهمية ادماج التكنولوجيا مع التعليم الجنساني ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار أهمية المتابعة من قبل المدرسين والمدرسات للطلبة والطالبات وقاية لهم من أي استغلال قد يحدث وخاصة لصغار السن وتصحيحا لأي مفاهيم قد تؤثر سلبا على الطلاب .
كذلك نؤكد على ضرورة الالتزام بتضمين مناهج التعليم الجنساني والصحة الإنجابية وفقا لتوصيات لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) في الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى العاشر لمصر والتي جاء فيها تشجيع إدراج التثقيف الإلزامي المراعي للفئات العمرية للفتيات والفتيان بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية، بما في ذلك مواد تعليمية تتعلق بتنظيم الأسرة والأشكال الحديثة لمنع الحمل والسلوك الجنسي المسؤول؛ وإعداد مضامين شاملة وميسَّرة بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك بشأن حقوق المرأة، وإدماجها في المناهج الدراسية، بهدف زيادة الوعي بين الأطفال بالقوالب النمطية الجنسانية، والتمييز الجنساني والعنف الجنساني، والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وزواج الأطفال والزواج بالإكراه، والتحرش الجنسي في المجالين الخاص والعام.

من هذا المنطلق، توصي مؤسسة قضايا المرأة المصرية بالأتي :
- ادراج التربية والصحة الإنجابية والجنسية في المناهج الدراسية وفقا للفئات العمرية يكون الهدف منها توعية الطلبة والطالبات بحقوقهن الجسدية وكيفية حماية أنفسهن من الاعتداءات وكيفية الإبلاغ وطلب المساعدة
-تخصيص فترة تأهيلية للمدرسين والمدرسات لدعم قدراتهم/ن فيما يتعلق بتعليم الحقوق والصحة الإنجابية والجنسية بشكل صحي وصحيح بما يضمن تعزيز معرفة الطالبات والطلبة لحقوقهم/ن الجسدية .
-تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة على الحقوق والصحة الإنجابية والجنسية وإتاحة دخولهم للمدارس لتقديم الخدمات والمشورة والأنشطة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمديريات المختلفة .
-دعم قدرات العاملين والعاملات بمديريات التربية والتعليم والتنسيق مع وزارة الصحة لرفع الوعي بخصوص مخاطر الختان والزواج المبكر والاعتداءات الجنسية والزواج بالاكراه في المجالين العام والخاص.
-ادماج الصحة الإنجابية والجنسية بالتعليم التكنولوجي مع أهمية وجود إشراف من المدرسين والمدرسات المؤهلين لضمان حماية الطالبات والطلبة من المعلومات المغلوطة والابتزاز وغيرها من الجرائم الالكترونية .

وختاما، فإن مؤسسة قضايا المرأة المصرية تؤكد على أهمية تضمين الأساليب التكنولوجية والابتكارية في التعليم وخاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والجنسية لأن التعليم وقاية وهو صمام أمان المجتمعات والمحرك الرئيسي لتقدمها وتطورها. إن التعليم الجيد هو الضمان الحقيقي لمناهضة العنف والتمييز وهو الضمان لتعزيز أدوار النساء والفتيات في المستويات المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ولهذا فإن الموضوع العام للجنة وضع المرأة 67 له أهمية بالغة في ظل التطورات التكنولوجية واتساع فروق الأجيال.